ملف العـدد :

العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول آسيا الوسطى

دينا أحمد محمود
باحث اقتصاد
بمركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية

مقدمة :

مصر واحدة من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى بعـد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٩١، وهي (كازاخستان – أوزبكستان – طاجيكستان– تركمانستان – قيرغيزستان) بما في ذلك تبادل البعثات الدبلوماسية مـع عدد منها بعد الاستقلال.

حيث ترتبط مصر بعلاقات تاريخية وثقافية متميزة مع جمهوريات وسط آسيا، فضلاً عن تنامي المصالح الاقتصادية معها، باعتبارها من أهم الأسواق الواعدة ، وهذا يتضح فيما يلي :

١ - أوزبكستان

تعتبر مصر من أوائل الدول التى افتتحت سفارة لها فى طشقند عام ١٩٩٣، بعـد استقلالها عقب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، والتى كانت واحدة من مكوناته، حيـث كانت مصر أول دولة عربية تعترف باستقلال اوزبكستان فى عام ١٩٩١، وأقـيـمـت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من خلال التوقيع على البيان المشترك في هذا الشأن في عام ١٩٩٢، بينما افتتحت أوزبكستان سفارتها فى القاهرة عام ١٩٩٥.

حيث قام الرئيس عبد الفتاح السيسى بزيارة لاوزبكستان، في سبتمـبـر ٢٠١٨ استقبله شوكت ميرضيائيف رئيس أوزبكستان. وقد بحثا الجانبان سبـل الـتـعـاون المشترك لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف والجريمة المنظمة، بما فى ذلك تكثـيـف المشاورات وتبادل المعلومات بين الأجهزة المعنية الأمنية فى هذا الشأن.

حيث اسفرت الزيارة عن بحث سير تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التى تم توقيعها مسبقاً، و ضرورة تفعيل التعاون الثنائى ذى المنفعة المتبادلة فى المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والاستثمارية والابتكارية والعلمية والفنية والسياحية والثقافية، ولاسيما أن الطرفين حرصا على تنمية وتوثيق التعاون الشامل والمصالح المشتركة وتطوير قاعدة الاتفاقيات الثنائية، كما أعربا عن استعدادهما لعقد المشاورات السياسية على مختلف المستويات وتعزيز علاقات الشراكة

وقد شدد الرئيسان على أهمية تطوير التعاون الثنائى فى المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والابتكارية والعلمية والفنية والسياحية والثقافية، وكذلك التعاون فى مجال الزراعة من خلال تبادل الخبرة المتقدمة ونتائج البحوث العلمية، والعمل علي عقد اجتماعات دائمة ومثمرة للجنة الحكومية الأوزبكية المصرية المشتركة للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى، ومواصلة الجهود الرامية إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين

وقد أعرب "السيسى" عن تقديره لاستراتيجية التنمية فى جمهورية أوزبكستان، التى يتم تطبيقها خلال الأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١، فضلاً عن الإصلاحات الديمقراطية التى يقوم بها الرئيس الأوزبكى شوكت مرضيائيف فى جميع الاتجاهات لبناء الدولة والمجتمع وتحرير الاقتصاد.

وفي هذا الاطار تطورت العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر واوزباكستان، حيث تحتل أوزبكستان المرتبة ١١١ من حيث حجم استثماراتها داخل مصر بإجمالي ١٣ شركة برأسمال حوالي ٦٧٠ ألف دولار، وتعتبر مصر الشريك التجارى والاقتصادى الهام لأوزبكستان، ونقطة انطلاق لتوسيع الصادرات الأوزبكستانية إلى منطقة الشرق الأوسط ، وشمال إفريقيا ، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط .

حيث تمتلك أوزبكستان (جوهرة آسيا الوسطى) قدرة إنتاجية هائلة وخامات معدنية وزراعية ذات تنوع عال، وكمية كبيرة من السلع نصف المصنعة المستخلصة خلال

عملية التصنيع، فضلاً عن الموارد الطبيعية الوفيرة والبنية التحتية المتطورة ، والتى تتمثل فى مجموعة كبيرة من الثروات الطبيعية تقارب المائة نوع من الخامات المعدنية، وتعتبر الصناعة النفطية والغازية المعاصرة في أوزبكستان من اكبر فروع الاقتصاد الوطني والقاعدة المهمة للطاقة في البلاد، فقد تم في جمهورية أوزبكستان اكتشاف العديد من الموقع لخامات الهيدروكربون منها للغاز والغاز المكثف والنفط والغاز المكثف.

وتعتبر شركة "اوزبك نفط غاز" القومية القابضة اليوم اكبر المجموعات الصناعية الاقتصادية متعددة الفروع، وشركة النفط والغاز المحورية في منطقة آسيا الوسطى، وتحتل المكانة الثامنة في العالم في استخراج الغاز الطبيعي والمرتبة الخامسة فيما كان يعرف برابطة الدول المستقلة في إنتاج موارد الوقود والطاقة، ومن ثم تعتبر أوزبكستان من كبار مصدري الغاز الطبيعي في كومنولث الدول المستقلة.

وقد أسفرت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السيسي في سبتمبر الماضي لاوزبكستان ، لمزيد من التقارب المصري الأوزبكي، على الصعيدين السياسي والاقتصادي وفي هذا الاطار شهدت الآونة الاخيرة التعاون بين الجانبين العديد من المشروعات الاقتصادية المشتركة ومنها :

- تم عقد اجراءات تدشين شركة مساهمة مصرية أوزبكية، يبلغ حجم رأسمالها بشكل مبدئي ٨٠ مليون دولار، تستهدف تسهيل حركة التجارة والاستثمارات بين مصر وأوزبكستان، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين ١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧
- تم توقيع أكثر من ٢٣ بروتوكول تعاون في عدد من المجالات، علي رأسها المقاولات والتشييد، وصناعة الموبيليا والتصنيع الزراعي، وتصدير الفواكه والخضروات والموالح والبطاطس والبصل من مصر، واستيراد المكسرات ويامیش رمضان والفواكه المجففة المشهورة بها تلك المنطقة، فضلا عن بحث إنشاء

مشروع مشترك لإنتاج الدواء، يبدأ بتصدير الأدوية المصرية واللقاحات البيطرية، خصوصاً وأن الدواء المصري يتمتع بسمعة طيبة ورواجاً في أسواق دول منطقة أسيا الوسطى، وصناعة الجلود، والمناطق اللوجيستية وأصحاب شركات النقل لتسهيل نقل كل ذلك بين البلدين.

- تقدمت المجموعة الاستثمارية المصرية بالأوراق اللازمة إلى الهيئة العامة للاستثمار، وذلك للموافقة على تأسيس شركة مصرية – أوزبكية في الجانب المصري، بعدما حصلت على موافقة الجهات المعنية في أوزبكستان، وأصبح لها فرع في طشقند وتتبقى الموافقة المصرية لإنشاء فرع القاهرة، وبهذا تم إنشاء كيان استثماري مصري في اوزباكستان والتي تعتبر دولة متطورة صناعياً وزراعياً، وتعتبر سوقًا خصبة للمنتجات المصرية بمختلف أنواعها.
- وفي مجال الاستزراع السمكي تم الاتفاق على الاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال، حيث تعتبر مصر ثالث دول العالم في الاستزراع السمكي ، حيث تم تخصيص قطعة أرض مساحتها ٢٠٠٠ فدان لإقامة أكبر مزرعة سمكية في مدينة جيزاخ، خصوصاً أن أوزبكستان تستورد كل عام ١٥٠ مليون طن من أعلاف الأسماك، وأنه تم الاتفاق على تصدير مصر تلك الأعلاف من المصانع الثلاثة التي تنتجها في مصر.
- تم توقيع بروتوكول لإنشاء مصنع للملابس عالية الجودة والمفروشات في أوزبكستان، خصوصاً وأن أوزبكستان تعتبر من أكبر الدول في العالم إنتاجاً للقطن قصير التيلة، وأنه تم الاتفاق علي تواجد صناعة الأثاث المصري وتجميعه في أوزبكستان، وأيضاً الاتفاق علي الاستفادة من الخبرة المصرية في صناعة الجلود والاستفادة من وجود الجلد في أوزبكستان بشكل كبير وبأسعار رخيصة.
- كما توقيع بروتوكول تعاون في مجال تصنيع الدواء في أوزبكستان، بخبرات

مصرية، حيث يوجه خط الإنتاج الخاص به إلى دول وسط آسيا عموماً

- اما علي الصعيد الثقافي ، فتم وقيع مذكرة تفاهم لإنشاء أول مدرسة مصرية لتعليم اللغتين العربية والإنجليزية، للطلاب الأوزبك، فضلا عن مدرستين في مجال السياحة والفندقة، بالاستعانة بالخبرات المصرية المميزة في هذا المجال، وذلك في مدينة نمنجان.

ومن ثم لابد من الاستفادة من الفرص التصديرية الكبيرة المتاحة لأوزبكستان في مجال المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والمنسوجات ومواد البناء والمعادن غير الحديدية بجودة عالية وبأسعار تنافسية ، بالإضافة للفرص التي يوفرها القطاع السياحي بأوزبكستان من جانب ،هذا بالاضافة ان حكومة أوزبكستان تعمل علي توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب جميع أشكال الاستثمارات الأجنبية ، وتدعم التعاون في المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية، وفي هذا الاطار أقرت جمهورية اوزباكستان سلسلة من الوثائق التشريعية التي تساعد على جذب رأس المال الأجنبي وخاصة فيما يتعلق بشأن الاستثمارات الأجنبية وبشأن الضمانات والإجراءات الخاصة بحماية حقوق المستثمرين الأجانب والنشاط الاستثماري بشكل عام.

٢ - أذربيجان

مصر في مقدمة الدول التي اعترفت باستقلال أذربيجان في ديسمبر ١٩٩١، وتبادل البلدان التمثيل الدبلوماسي عام ١٩٩٢، حيث تهتم أذربيجان بتعزيز العلاقات مع مصر التى تنبع من علاقات الأخوة والصداقة، بداية من العلاقات الشخصية الوطيدة بين الرئيسين عبد الفتاح السيسى، والهام علييف، ثم علاقات الأخوة التقليدية بين الشعبين المصرى والأذربيجانى.

وفي اطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين بحث وزير الخارجية سامح شكري، مع وزير الخارجية الأذربيجاني إلمار ممادياروف على هامش القمة الثامنة عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي عقدت بـ"باكو" في

أكتوبر ٢٠١٩ ، بحث الجانبين سبل تعزيز العلاقات الثنائية والعمل على تطويرها، وخاصة آفاق التعاون في قطاع الطاقة ومعامل التكرير في مصر ، كما تطرق الجانبين الى التعاون في المجال السياحي في ظل تسيير خط الطيران المباشر بين باكو وشرم الشيخ الذي دُشن في ١٨ يوليو ٢٠١٨، لدعم وسائل المواصلات وزيادة التبادل التجارى وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والذي يقطع المسافة بين البلدين والتى تقدر بـ ٢٠٣٩ كيلو مترا فى فترة زمنية لا تتجاوز ٥٥ر٢ ساعة، مما سينعكس علي انتعاش السياحة والاقتصاد وارتفاع معدلات التبادل التجارى بين القاهرة وباكو، وساهم في تعزيز معدلات السياحة بين البلدين حيث أعرب وزير الخارجية عن اهتمام مصر بتطوير الحركة السياحية القادمة إلى شرم الشيخ خلال موسم الشتاء.

ومن الجدير بالذكر ان الرئيس عبد الفتاح السيسى قد أصدر، القرار رقم ٥٤١ لسنة ٢٠١٩، بالموافقة علي اتفاق بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية أذربيجان بشأن إلغاء تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية أو الخاصة أو لمهمة، والموقع في باكو بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١٠، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

ومن جانب آخر قام " شاهين مصطفيف " وزير اقتصاد أذربيجان، بزيارة الي مصر في فبراير ٢٠١٨ لبحث تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، وقد بحث اوجه التعاون المشترك مع الرئيس عبد الفتاح السيسي لدعم العلاقات المتميزة التي تربط بين البلدين .

وفي ٢٢ فبراير ٢٠١٨، تم عقد الاجتماع الرابع للجنة الحكومية الدولية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين جمهورية أذربيجان وجمهورية مصر العربية في مصر، ومثل الجانب الأذربيجاني وزير الاقتصاد شاهين مصطفاييف ووزير التعاون الدولي المصري سحر نصر، وخلال الزيارة التقى شاهين مصطفاييف بالرئيس المصري السيسي ، ورئيس الوزراء شريف إسماعيل ، ووزير الخارجية سامح شكري.

كما قام " إلمار ممدياروف" وزير خارجية أذربيجان، بزيارة لمصر في نوفمبر ٢٠١٦، استقبله الرئيس عبدالفتاح السيسى، ليبحثا سُبل الارتقاء بالتعاون القائم بين البلدين في عدد من القطاعات، وخاصةً في مجال الطاقة

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٨ حيث استوردت أذربيجان من مصر المازوت ووقود الطائرات بجانب الأدوية والأثاث والسيراميك والبرتقال بينما صدرت باكو لمصر المواد الكيميائية ومشتقات النفط .

وحول التعاون فى مجال الطاقة تعتزم الشركة الحكومية الأذربيجانية (سوكار) والتى لها مقر دائم فى مصر تحت اسم (سوكار تريدنج) التوسع فى إطار التعاون مع مصر ،ولاسيما بعد اكتشاف حقل "ظهر"، حيث أن كبار مهندسيها يتابعون باستمرار الاكتشافات الجديدة فى مجالى الغاز والنفط فى مصر والدول المجاورة ، وسوف يجرون تقييما للمصالح الاقتصادية حول فوائد التعاون بين أذربيجان مع شركائها والذى سوف يتم رفعه إلى الجهات المختصة لتقرر المشاركة فى هذه المشروعات الإقليمية .

ومن جانب آخر تم عقد اتفاق تآخى موقع بين محافظة جنوب سيناء ومحافظة جابالا الأذربيجانية، وذلك فى إطار تفعيل الاتفاق بين المحافظتين من خلال تنظيم العديد من الفاعليات والزيارات المتبادلة، ومن المتوقع ان تصل معدلات التبادل السياحى بين البلدين إلى نحو ٣٠٠ ألف سائح سنويا.

٣- كازاخستان

قام الرئيس عبد الفتاح السيسى فى زيارة رسمية إلى كازاخستان فبراير ٢٠١٦، وذلك ضمن جولته الآسيوية، حيث التقى مع رئيس كازاخستان " نور سلطان نزاربابيف " لمناقشة التعاون بين البلدين فى المجالات التجارية والاقتصادية والزراعية والعلاجية، وفى مجال بناء البنية التحتية والصناعة والنقل والخدمات اللوجستية.

ومن ثم تشهد العلاقات الكازاخية المصرية تطورات عديدة في الاونة الاخيرة، مما

أتاح فرص كثيرة للتعاون البناء بين البلدين خاصة في المجالات السياسية والإقتصادية، كما تعتبر مصر شريكا هاما لكازاخستان في الشرق الأوسط وقارة أفريقيا.

حيث حدث تطور للتعاون الاقتصادى المشترك بين البلدين في مسار العلاقات الثنائية على كافة المستويات و مختلف الأصعدة، وذلك في ضوء حرص الحكومة المصرية على تعزيز الصادرات المصرية للسوق الكازاخى والاستفادة منه كمحور لنفاذ صادراتها لأسواق دول شرق أوروبا ووسط آسيا، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين ٨٤ مليون دولار عام ٢٠١٨، بزيادة تقدر بنحو ٣٠ % بالمقارنة بـ٦٢،٤ مليون دولار عام ٢٠١٧ ونحو ٥٥ مليون دولار عام ٢٠١٦، وتعد مصر واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لكازاخستان فى إفريقيا.

ومن جانب آخر تسعى مصر لإقامة منطقة تجارة حرة، مع الاتحاد الاقتصادى الأوروآسى، وتعتبر مبادرة الحزام والطريق ، التى أطلقتها الصين تمثل أهمية كبرى، لكل من كازاخستان ومصر لما توفره من إمكانيات كبيرة وفرص جديدة للأعمال، هذا بالإضافة لسعى البلدين إلى تعاون طويل الأمد فى مجال تصدير الحبوب، فى ضوء أن كازاخستان واحدة من أكبر مصدرى القمح فى العالم، بينما مصر تعد أكبر دولة مستوردة له، حيث صدرت كازاخستان أكثر من مليون طن من القمح إلى مصر، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يشهد هذا التعاون، مزيداً من التطور فى المستقبل القريب.

ومن جانب آخر تتمتع مصر وكازاخستان بإمكانيات كبيرة، لتطوير خطوط النقل والترانزيت، بالرغم من البعد الجغرافى بينهما، هناك تعاون ناجح بين مصر وكازاخستان فى مجالات التجارة والاقتصاد والزراعة، والدواء والسياحة والأبحاث الفضائية".

ويعد السوق المصرى بالنسبة لكازاخستان محوراً هاماً لنفاذ الصادرات الكازاخية

لأسواق قارة افريقيا ودول الشرق الأوسط، ومن ثم يتضح أهمية استئناف التعاون بين البلدين فى مجال إستيراد القمح الكازاخى

كما تتضح اهمية إنشاء عدد من المراكز اللوجيستية الكازاخية على أرض مصر لتخزين السلع القادمة من كازاخستان للإستفادة منها بالسوقين المصرى والإقليمي.

ومن ثم لابد من دفع العلاقات الإقتصادية بين مصر وكازاخستان لآفاق أرحب تعكس إمكانات وقدرات البلدين، وتسهم فى تعزيز سبل التعاون الإقتصادى المشترك خاصة فى الشقين التجارى والإستثمارى، حيث أن تكثيف الزيارات الرسمية وعلى مستوى رجال الاعمال من الجانبين يدشن لمرحلة جديدة فى العلاقات بين مصر وكازاخستان.

٤ - طاجيكستان

حصلت جمهورية طاجيكستان علي استقلالها فى سبتمبر ١٩٩١، وتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع مصر عام ١٩٩٣، حيث شهدت العلاقة بين مصر وطاجيكستان سبل تعاون فى مجالات مختلفة، وهو ما تؤكده الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، من بينها اللجنة المشتركة الحكومية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى مواجهة الفكر المتطرف لما يشهده البلدين من تواجد لتنظيمات إرهابية تهدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن، حيث تدعم طاجيكستان مصر بقوة فى حربها ضد الإرهاب.

وفي اطار حرص مصر على تعزيز العلاقات الثنائية مع طاجيكستان بعد ١٠ سنوات من انعقاد الدورة الأولى التي عقدت في دوشنبيه عام ٢٠٠٩، تم عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة المصرية الطاجيكية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، والتي عقدت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ والتي أسفرت عن التوقيع علي ٤ اتفاقيات بين الجانبين، برئاسة "سحر نصر"، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي عن الجانب المصري، و"نعمة الله حكمة الله زاده" وزير التنمية الاقتصادية والتجارة عن الجانب الطاجيكي،

حيث بحثت اللجنة تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي وعرض الفرص الاستثمارية بين البلدين مع التركيز على بعض المجالات مثل الاستثمار والتجارة والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبترول والغاز، والصحة والدواء، والزراعة، والكهرباء والطاقة والسياحة، والتعليم والبحث العلمي وحماية البيئة والثقافة والاعلام، والشباب والرياضة، والتشييد والبناء، حيث نص بروتوكول الدورة الثانية للجنة المشتركة المصرية الطاجيكية على :

- أهمية تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، وزيادة الشراكات بين دوائر الأعمال في كلا البلدين، ومشاركة مجتمع الأعمال في المعارض الدولية التي ستُعقد في كلا البلدين كوسيلة لتعزيز العلاقات التجارية بين رجال الأعمال من الجانبين.
- تبادل الوفود التجارية والصناعية، وإقامة المعارض والندوات لتعزيز التعاون التجاري، ودعوة رواد الأعمال لتبادل الزيارات من أجل إيجاد الفرص التجارية والتصديرية، وكذلك التعرف على إمكانات الشركات وتطوير المشاريع الصناعية المشتركة التي من شأنها زيادة صادرات المنتجات المحلية في كلا البلدين.
- دراسة إنشاء مكاتب تمثيل تجاري، وتسهيل تصدير واستيراد السلع والخدمات بين الطرفين، وإنشاء مشاريع مشتركة في مصر وطاجيكستان، خاصة في صناعات الملابس والصناعات الغذائية.
- وفي مجال الاستثمار العمل إنشاء آلية لتبادل المعلومات والأطر التشريعية للاستثمار وقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية، وتوفير معلومات حول أنظمة الاستثمار والحوافز وفرص الاستثمار المتاحة في كلا البلدين، وتنظيم زيارات لوفود المستثمرين ورجال الأعمال، والمشاركة في الفعاليات الاستثمارية التي تُعقد في كلا البلدين.

ومن جانب آخر تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومؤسسة الدولة الموحدة التابعة للجنة الدولة للاستثمار وإدارة الممتلكات

الحكومية في جمهورية طاجيكستان، في مجال تعزيز العلاقات الاستثمارية.، لتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وإنشاء مشاريع استثمارية مشتركة، وتشجيع تبادل وفود وزيارات الاعمال من أجل التعرف على أفضل الممارسات والخبرات لكل طرف في مجال الترويج الاستثماري، والتنظيم المشترك للمؤتمرات والندوات التي تستهدف المستثمرين في كلا البلدين، وتم التوقيع علي مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وغرفة التجارة والصناعة بطاجيكستان.

ولهذا تسعي مصر وطاجسكيتان لتطوير العلاقات الاقتصادية، حيث هناك أسباب تعيق زيادة حجم التبادل التجاري ومنها: بعد المسافة، وكون جمهورية طاجيكستان دولة حبيسة أي أنها ليس لديها منفذا بحريا، تحتاج إلى دول أخرى للعبور، وهناك سبب آخر هو أنها دولة حديثة نسبيا، فقد نالت استقلالها عام ١٩٩١، و لكن رغم كل ذلك فإن للجانبين إرادة ورغبة فى تطوير التعامل على الجانب الاقتصادى والاستثمارى، ووجود اللجنة المشتركة الحكومية فى المجال الاقتصادى والعلمى والفنى، والتى انعقدت الدورة الأولى فى يناير ٢٠٠٩ فى دوشنبه، والدورة الثانية لهذه اللجنة المشتركة إنعقدت بالقاهرة فى نوفمبر ٢٠١٩، كل هذه العوامل تمثل فرص لبحث ومناقشة جميع القضايا التى تخص التعاون الاقتصادى بين البلدين، وزيادة التعاون مع رجال الأعمال المصريين مع شركائهم بطاجكيستان

حيث تعدد الإستثمارات المصرية فى السوق الطاجيكية، مثل شركة أدوية وشركة استثمارات لبناء الأبراج، و فى مجالات عدة كالبناء والمقاولات والمطاعم، ففي مجال الطاقة هناك العديد من الفرص الاستثمارية بالنسبة للجانب المصري ولاسيما أن طاجكيسان تعتمد فى إنتاج الطاقة على مواردها المائية، حيث تتواجد ٦٠% من الموارد المائية بآسيا الوسطى فى طاجيكستان، وهذا ما يمنحها الفرصة لتطوير إنتاج الكهروماء، تم تشغيل التوربينة الأولى لأعلى سد فى العالم، واسمها راغون.

اما بالنسبة لقطاع السياحة فطاجيكستان فهناك العديد من الفرص الاستثمارية

لرجال الاعمال المصريين فهي بلد جبلى، تشتهر بقممها الشاهقة وبحيراتها الجميلة وآثارها التاريخية الفريدة، لذلك فهناك العديد من عوامل الجذب السياحى في طاجكستان، حيث هناك أسبابا لعدم التعاون بين البلدين فى هذا المجال، أهمها بعد المسافة، وعدم وجود خط طيران مباشر، ولهذا تم اقتراح ان يكون هناك خط مباشر بين دوشنبه وشرم الشيخ فى أواخر ديسمبر الحالى من قبل شركة طيران طاجيكية، وستكون أول رحلة مباشرة بين مصر وطاجيكستان، ومن جانب آخر تحتل طاجيكستان المركز الثالث عالميا في إنتاج الطاقة الخضراء، ومن ثم لابد من تفعيل التعاون مع مصر في إقامة مشروعات استثمارية مشتركة في مجال الطاقة، كما تطمح طاجيكستان في تطوير صناعة السيارات بها برؤية مشابهة للرؤية المصرية مما يخلق فرصا كبرى للشراكة بين البلدين.

ومن الجدير بالذكر ان هناك استثمارات طاجيكية فى مصر، ولكن فى الصناعات الصغيرة كالحلوى الطاجيكية، فبعض الأسر الطاجيكية تعمل بها فى القاهرة، ويلاحظ ازدياد الرغبة المصرية من جهة رجال الأعمال لدراسة فرص التعاون وإمكانيات زيادة الاستثمار.

٥ - تركمانستان

في إطار حرص مصر على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركمانستان واستكشاف فرص جديدة للتعاون بين البلدين، عقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة المصرية التركمانستانية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات في البنية الأساسية بين البلدين في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨، حيث تناولت الدورة الثانية للجنة المشتركة المصرية التركمانستانية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني عرض الفرص الاستثمارية وبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في كافة المجالات، خاصة الطاقة والزراعة والمصايد السمكية وصناعة الدواء.

وتم دعوة الجانب التركماني إلى الدخول في شراكات جادة مع رجال الأعمال المصريين، بهدف زيادة الاستثمارات التركمانية في مصر، في فترة شهدت فيها مصر ارتفاعاً في معدلات النمو والاستثمار، ما يضيف إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري من قوى عاملة كبيرة وموارد اقتصادية ضخمة، إلى جانب كونها بوابة الاستثمار والتجارة في المنطقتين العربية والأفريقية، بسبب اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع دول الجوار.

ويعتبر التعاون بين مصر وتركمانستان، أحد الآليات لتفعيل كافة الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها من اجل تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدين، وسيتم تغطية كافة مجالات التعاون الثنائي بين مصر وتركمانستان في العديد من المجالات مثل تبادل الاستثمارات والتبادل التجارى والزراعة وتنظيم المعارض،

حيث تم الدعوة إلى إقامة مجلس أعمال مصري تركمانستانى بشكل دوري، وشراكة بين رجال الأعمال بين البلدين من أجل زيادة الاستثمارات والتبادل التجارى بين مصر وتركمانستان، حيث أن التبادل التجاري بين مصر وتركمانستان بلغ (٥،٧) مليون دولار في عام ٢٠١٨ بزيادة (٣٠ %) عن عام ٢٠١٧.

وتصدر تركمانستان المواد البترولية والغزل والنسيج والمعادن، ويمكن إقامة علاقة جيدة ومشروعات استثمارية بين المؤسسات المالية في البلدين .

وتتميز اللجنة بأنها تساهم في البحث وتبادل الآراء والخبرات والتعرف على فرص التعاون المشترك والاستثمار بما يساهم في دعم أواصر الصداقة والمصالح المشتركة بين البلدين ، وتطوير العلاقات المتميزة القائمة بين قيادات البلدين وحكومتهما على المستوى السياسي من خلال تطوير التعاون المشترك في مجالات الاستثمار المختلفة بين البلدين .

الخاتمة

إن التعاون بين مصر ودول آسيا الوسطي هام وحيوي ، ومن ثم لابد من تعزيز التبادل التجاري معها، خاصة أن منطقة آسيا الوسطي دولها حبيسة لا تطل علي أي

من البحار أو المحيطات المفتوحة، وستكون مصر البوابة إلي مختلف مناطق العالم المهمة ولهذا تقترح الدراسة عدة آليات لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الجانبين :

١. وضع آلية عمل مشتركة للتعاون التجاري والاستثماري وتذليل المعوقات وتعظيم الفائدة من الاتفاقيات المبرمة بين مصر ودول آسيا الوسطي .
٢. دعوة رجال الأعمال في آسيا الوسطي للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتعددة
٣. في مصر، ومن البيئة المحفزة للاستثمار، والاستفادة من التسهيلات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.
٤. دعوة أصحاب الأعمال المصريين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في اسيا الوسطي على أن تتوفر لهم البيئة الملائمة للاستثمار والحماية اللازمة لرؤوس الأموال المصرية.